الأمم المتحدة S/PV.9926

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9926**

الجمعة، 30 أيار/مايو 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد ستاماتيكوس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد جون بيونغ بارك
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سيراليون	السيدة سوالو
	الصومال	السيد إبراهيم
	الصين	السيد غنغ شوانغ/السيد تنغ فيي
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة ماير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد جونغينيل

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اجتمعنا بالأمس في هذه القاعة (انظر S/PV.9924) لسبب وحيد هو أن تتمكن الدول الأوروبية من إبقاء اهتمامنا مركزا بشكل مصطنع على المسألة الأوكرانية. ولكننا لا نرى اليوم في القاعة الوفود التي دائما ما تحضر الجلسات التي تعقدها الدول الغربية بشأن أوكرانيا. وهذا هو بالضبط ما توقعناه. إن ما نقترحه اليوم ليس التركيز على الخطاب والاتهامات التي لا معنى لها، بل على مناقشة بناءة بشأن التقدم الحقيقي فيما يتعلق بالتسوية السلمية للأزمة الأوكرانية، بما في ذلك بشأن العقبات الموضوعية التي لا تزال تعرقل السلام الدائم.

والمنطق الكامن وراء ما يحدث في عملية التسوية الأوكرانية بسيط للغاية. فالقوى العاقلة في أوكرانيا وروسيا والإدارة الأمريكية الجديدة وبلدان الجنوب تتخذ خطوات جادة لضمان انتهاء الأعمال العدائية في أوكرانيا وعدم استئنافها أبدا. ولكن وقفاً تقليدياً لإطلاق النار لا يكفي لتحقيق ذلك؛ وقد وصلنا بالفعل إلى هذه النقطة سابقا في سياق اتفاقات مينسك، التي انتهكها الغرب وأوكرانيا بشكل منهجي. ومن أجل التوصل إلى تسوية مستدامة ودائمة للأزمة الأوكرانية علينا معالجة أسبابها الجذرية. ولتحقيق هذه الغاية، اقترحت روسيا استئناف المحادثات المباشرة بين روسيا وأوكرانيا في اسطنبول، تركيا، التي علقتها كييف في نيسان/أبريل 2022 بناءً على طلب بوريس جونسون وقادة غربيين آخرين. ونقترح الآن عقد جولة ثانية من المحادثات في اسطنبول، يوم الاثنين المقبل، في 2 حزيران/يونيه، سنتمكن خلالها من تبادل المذكرات حول نُهُج الطرفين في عملية التفاوض.

ولكن هناك مجموعة كاملة من القوى غير مهتمة بهذا السيناريو لأسباب مختلفة. فالرئيس الأوكراني الذي تجاوز فترة ولايته لا يريد أن يوقف الأعمال العدائية لأنه يخشى أن يفقد قبضته على السلطة. وإذا حدث ذلك، فسيكون لزاماً عليه أن يجري انتخابات وأن يجيب ناخبيه عما حوّل أوكرانيا إليه على مدى السنوات الست الماضية. وسيتعين عليه أيضا أن يقدم كشف حساب عن مئات بلايين الدولارات التي اختلسها من أموال الدولة والمعونة التي قدمها الغرب، أساسا الولايات المتحدة. كما أن دعاة الحرب الأوروبيين غير مهتمين بوضع حد للأعمال العدائية. فهم يعملون على تنفيذ مشروعهم المعادي لروسيا في أوكرانيا منذ عام 2014 على الأقل، وهم غير مستعدين للتخلي عنه والسماح بوقف الأعمال العدائية حتى هزيمة روسيا أو على الأقل استنزافها تماماً. إن أوكرانيا على شفا هزيمة كاملة بعد أن فقدت الملايين من مواطنيها؛ ولذلك فإن الرعاة الأوروبيين لما يسمى الشركة العسكرية الأوكرانية الخاصة يأمرون زيلينسكي

وزمرته بمواصلة القتال حتى آخر أوكراني، وهو ما يضطر نظام كييف إلى القبض على من تبقى من الرجال الأوكرانيين في الشوارع وإلقائهم في مفرمة الحرب العبثية.

وغني عن القول أن لندن وبروكسل وباريس وبرلين تشعر بالإحباط إلى حد ما بسبب قرار صاحب المصلحة الرئيسي في مشروع أوكرانيا – أي الولايات المتحدة – بالانسحاب من تلك اللعبة الكارثية التي لا طائل منها بعد وصول إدارة واقعية جديدة إلى السلطة في واشنطن. ومع ذلك، ما زال الأمل يراود تلك العواصم في إعادة الأمريكيين إلى صفوفها. وبالتالي، فهي لا تتورع عن اللجوء إلى أي استفزازات أو أي أكاذيب بشأن روسيا وأفعالها لتغيير رأي رئيس الولايات المتحدة. في الواقع، فإن جميع تصريحات السياسيين الغربيين المنخرطين في النزاع الأوكراني تهدف إلى جذب انتباه الرئيس الأمريكي. وهم يأملون أن يؤدي التلاعب السافر والتعتيم إلى منعه من إصلاح العلاقات مع روسيا. فعلى سبيل المثال، نحن نعلم أن السيد ترامب يتلقى تقارير منتظمة عن الضربات الروسية على المجمع الصناعي العسكري الأوكراني، وتُقدم تلك الضربات، بخلاف الحقائق، على أنها هجمات مستهدفة لأعيان مدنية. وفي الوقت نفسه، هناك إخفاء متعمد لأن تلك الضربات تستهدف حصرا أهدافا عسكرية ومؤسسات مرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري الأوكراني، وأننا نوجه تلك الضربات، من بين أمور أخرى، ردا على التصعيد غير المسبوق في هجمات نظام كييف على المدن الروسية المسالمة. وقد قدمنا بالأمس الإحصاءات ذات الصلة بهذا الشأن.

ومن أجل إحباط الجهود الرامية إلى إحلال السلام، اتخذت الدول الأوروبية مؤخرا عددا من الخطوات لزيادة التوتر وتصعيد الحالة. وعليه، أعلن مؤخرا المستشار الألماني الجديد، فريدريك ميرتس، عن رفع القيود المفروضة على طائفة الأسلحة التي تزود بها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة أوكرانيا. وقال تحديداً إن هذا الأمر قد بدأ بالفعل منذ بضعة أشهر. وربط الخبراء كلامه مباشرةً بتزويد أوكرانيا بقذائف توروس، التي كان نظام كييف يتوسل للحصول عليها منذ أن بدأنا عمليتنا العسكرية الخاصة.

وبعد ذلك، حاول الزعيم الألماني التراجع، قائلاً إنه كان يقصد في الواقع أن ألمانيا ستساعد أوكرانيا على تصنيع قذائف بعيدة المدى بشكل مستقل. لا شك أن هذه المناورة الخرقاء لم تخدع أحداً. وعلاوة على ذلك، فإن تجميع قذائف توروس أو السفن البريطانية غير المأهولة لا يجعلها أوكرانية. ومن ثم فإن ألمانيا ستنجر بقدر أكبر إلى الحرب مع روسيا، وهو ما سيعطينا الحق في النظر في جميع الخيارات للرد بشكل مناسب على هذه الخطوة غير الودية. وإذا كان هناك ذرة من الحس السليم في برلين وأناس لم ينسوا التاريخ، فلا بد أن يفهموا ما ستؤدي إليه هذه التصرفات العدائية الجديدة التي تقوم بها ألمانيا ضد روسيا بالنسبة لهذا البلد. قبل أقل من شهر، احتفلنا بالذكرى الثمانين للنهاية المشينة للمغامرة الألمانية السابقة المشابهة. ومن الأفضل لأوروبا، التي عانت أيضاً الكثير على يد النزعة العسكرية الألمانية وتهورها، أن تتذكر ذلك.

وعموماً، فإن أفعال ألمانيا هي ببساطة جزء من حملة تشنها أوروبا لتخريب عملية السلام واستفزاز بلدنا لاتخاذ نوع من الإجراءات الانتقامية التي يمكن أن يصوروها فيما بعد للإدارة الأمريكية كدليل على عدم رغبة موسكو في التفاوض.

تسعى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإصرار، على الرغم من انخفاض مواردها الخاصة، إلى إيجاد سبل لزيادة الدعم العسكري للنظام النازي الجديد في كييف، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم التوترات في القارة الأوروبية. في 26 أيار/مايو، أقر المجلس الأوروبي إنشاء أداة مالية جديدة لتخصيص 150 بليون يورو لمشتريات الأسلحة والذخيرة. ونعلم بالفعل أن هذه الأداة الجديدة، التي يشار إليها باسم "العمل الأمني من أجل أوروبا"، ستمول أيضاً ما يسمى بالاستثمار العاجل والواسع النطاق في صناعة الدفاع الأوكرانية.

علاوة على ذلك، تواصل الدول الأوروبية بلا خجل حربها بالوكالة ضد روسيا، على أمل أن تفلت من العقاب. فهي تزود كييف بمعلومات استخباراتية ساتلية وتدرّب الجنود الأوكرانيين في القواعد العسكرية للناتو وترسل مستشاريها العسكريين إلى أوكرانيا. ومما لا شك فيه أن المملكة المتحدة تقف وراء ذلك إلى حد كبير. إن تورط الوحدات الخاصة البريطانية في الأعمال العدائية قد جرى على نطاق واسع لدرجة أن كنس مثل هذه الحقائق الواضحة تحت البساط قد أصبح متزايد الصعوبة.

في نهاية آذار/مارس، نشر الصحفيون البريطانيون تقريراً استقصائياً حول هذه المسألة. ويكشف التقرير على وجه الخصوص، أن البريطانيين تعاونوا مع الجنود الأوكرانيين للإعداد لعملية تفجير جسر القرم، وأن الضباط البريطانيين والأمريكيين، منذ منتصف العام الماضي على الأقل، كانوا يشرفون على كل جانب من جوانب العمليات – بدءاً من تحديد إحداثيات الأهداف إلى حساب مسارات تحليق الصواريخ.

فهل يعتقد زملاؤنا حقاً أننا غافلون عن كل ذلك، وأننا لا نملك معلومات مفصلة عن مشاركة كل دولهم في الأعمال العسكرية ضد روسيا؟ هل يعتقدون حقاً أنهم لن يواجهوا أي عواقب جراء ذلك؟

ومع ذلك، لم تكن روسيا هي من يعاقبونها – فقد تأقلمنا تماماً مع العيش في ظل العقوبات؛ لقد كانوا يعاقبون أنفسهم. لنقارن وضع بلدانهم اليوم مع وضعها قبل ثلاث سنوات – فمن الواضح كيف تؤثر سياستهم المتهورة على رعاة نظام كييف. وإلى أن يتوقفوا عن رؤية ما يحدث على أنه ليس سوى لعبة محصلتها صفر، فإن وضع أوروبا وتابعيها سيزداد سوءاً. علاوة على ذلك، حان الوقت لكي يدركوا أنه لا يوجد حل سحري يمكن أن يقلب مجرى الحملة العسكرية التي تسير حالياً بشكل رديء بالنسبة لكييف.

وليس لدي أدنى شك في أننا سنسمع اليوم مرة أخرى نفس الروايات المبتذلة من الرعاة الغربيين لنظام زيلينسكي: مزاعم ضد روسيا، وتأكيدات حول حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس باستخدام أي وسيلة ودعوات لوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط، أو على الأقل هدنة لمدة 30 يوماً، كما لو كان ذلك هو الدليل الوحيد على استعداد المرء للسلام. ولكن إذا نزعنا هذا الخطاب، الذي هو بمثابة ورق تغليف لامع لإرباك بلدان الجنوب، يمكننا أن نرى ما وراء مثل هذه المبادرات التي ليست سوى محاولة لتضليلنا مرة أخرى، لإجبارنا على بادرة حسن نية جديدة من جانب واحد ستستخدم لاحقاً كفرصة لكييف لإعادة تجميع القوات والحصول على المزيد من الأسلحة. وهذا ليس طريقاً للسلام، بل محاولة لأخذ استراحة من أجل مواصلة المواجهة فيما بعد.

يجب ألا يعول زملاؤنا على ذلك؛ فلن يحصلوا على مينسك أخرى. من حيث المبدأ، نحن مستعدون للنظر في إمكانية التوصل إلى وقف لإطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق لاحقاً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل نهائي. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب أن نرى خطوات متبادلة من الجانب الآخر. لقد أعربنا مراراً وتكراراً عن مخاوفنا. خلال الهدنة، من الضروري – على أقل تقدير – أن تتوقف الدول الغربية عن تزويد نظام كييف بالأسلحة وأن توقف أوكرانيا تعبئتها. ومع ذلك، تشير جميع بياناتهم إلى أنهم غير موافقين على مثل هذا السيناريو، بينما لا يمكننا الموافقة على وضع يسمح لنظام كييف بالتقاط أنفاسه ولعق جراحه ووقف انهيار الجبهة الشرقية.

وإذا كنا جادين عند الحديث عن السلام، فعلينا أن نناقش المعايير والشروط، وعندها فقط نقرر وقف إطلاق النار. هذا هو بالضبط الهدف من المحادثات الروسية – الأوكرانية المباشرة في إسطنبول. وستكون هذه المحادثات بمثابة اختبار حقيقي لتطلعات الأطراف الحقيقية وليس المعلنة للسلام. والأكثر من ذلك أن روسيا قد احترمت بالفعل من جانب واحد الوقف الاختياري للضربات التي استمرت 30 يوماً ضد البنية التحتية للطاقة، وكذلك هدنة عيد الفصح وهدنة عيد النصر. وقد تجاهل نظام كييف ببساطة كل هذه الفرص لإظهار استعداده للسعي إلى السلام. فما المتوقع منا الآن؟

لقد سبق أن قلنا في مناسبات عديدة، ونود أن نكرر الآن، أن أهداف عمليتنا الخاصة يمكن تحقيقها إما بالوسائل السلمية أو العسكرية. تقف قواتنا المسلحة على أهبة الاستعداد لمواصلة وتكثيف أنشطتها القتالية مهما طال الزمن. وما عليكم إلا أن تنظروا إلى أي تقرير عسكري، حتى تلك التقارير الأكثر تحيزاً ضد روسيا – فهي تُظهر بوضوح أن القوات الروسية تحرز تقدماً ناجحاً على طول خط الجبهة بالكامل تقريباً. وتوفر وزارة الدفاع الروسية، بشكل يومي، معلومات عن تحرير المستوطنات وتدمير المعدات الأجنبية. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أكدنا دائماً أننا ملتزمون بالتسوية السياسية والدبلوماسية للأزمة.

ومن الأساسي بالنسبة لنا أن تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل نهائي. شهد عام 2014 انقلاباً غير دستوري في أوكرانيا بدعم ورعاية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد جلب هذا الانقلاب إلى السلطة نظاماً جديداً شرع في تدمير كل ما هو روسي. وخلال كل تلك السنوات، داس على حقوق الشعب في شرق وجنوب أوكرانيا، وفي مناطق أخرى أيضاً. حدث كل ذلك أمام أعين أعضاء المجلس. لا يمكننا أن نقف ولن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نشاهد الملايين من الناطقين بالروسية وهم يرزحون تحت نظام ينتهج سياسات تنتهك حقوقهم وحرياتهم الأساسية على نحو سافر.

إذا كانت السلطات النازية الجديدة في كييف تعتقد أن بإمكانها تحقيق وقف الأعمال العدائية مع الحفاظ على القمع المؤسسي والتمييز ضد جزء كبير من السكان في بقية أنحاء أوكرانيا، فهي مخطئة للغاية. إن الحفاظ على الوضع الراهن يعني التجاهل المتعمد لقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن المادة 1 من الميثاق تنص بوضوح على ضرورة احترام حقوق الإنسان دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ما نراه في أوكرانيا اليوم هو العكس تماماً. والواقع أن السكان الناطقين بالروسية في أوكرانيا يتعرضون للاضطهاد، وأنشطة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الشرائعية مقيدة، وحقوق الأقليات القومية الأخرى منتهكة بشدة.

وفي هذا الصدد، ندعو زملاءنا الأوروبيين، الذين يدافعون بنشاط عن القيم الديمقراطية، إلى مطالبة كييف بإلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض بشكل مباشر مع القانون الدولي. ومن خلال القيام بذلك، سيثبت أعضاء المجلس نزاهة موقفهم. لقد سمعنا حتى الآن تصريحات منمقة عن حقوق الإنسان، ولكننا لم نرَ أي خطوات ملموسة لحماية ملايين الأشخاص الذين انتُهكت حقوقهم بشكل منهجي في أوكرانيا. إن النفعية السياسية تجعل زملاءنا الغربيين صماً وبكماً عندما يتعلق الأمر بأشياء مثل حقوق السكان الناطقين بالروسية، واللغة الروسية، والأرثوذكسية الشرائعية، وتمجيد أتباع هتلر، وانتشار النازية الجديدة في أوكرانيا. إذا كان هؤلاء الزملاء يريدون حقًا سلامًا دائمًا ومستدامًا في أوكرانيا، فلا يمكن أن يستمر الوضع الحالي.

لقد حان الوقت ليقوم الجميع بالاختيار. لقد اخترنا في عام 2022، ولن نتخلى عن مواطنينا، الشعب الروسي، في وقت حاجتهم. إذا لزم الأمر، سنواصل القتال مهما استغرق الأمر. لن نتسامح بعد الآن مع أي تهديدات لحدودنا أو مع أي كيانات للنازية الجديدة معادية لروسيا في جوارنا. الأمر متروك الآن لأولئك الذين كانوا وراء المشروع المعادي لروسيا في أوكرانيا. هل يدركون الأخطاء التي ارتكبوها وعدم جدوى محاولاتهم لهزيمة روسيا وعزلها؟ إذا كان الدافع الوحيد وراء ذلك هو كراهية الروس، فليس لدينا ما نتحدث عنه. ولكن إذا كانوا مستعدين لمناقشة الخيارات المحتملة للتعايش وربما للتعاون، فيمكننا التحدث. لم نرفض الحوار أبدًا، ولا نرفضه الآن. الخيار بيدهم.

السيد كودري (الجزائر): تتواصل الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، ويواصل منطق المواجهة والتصعيد وكذا التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب، في فرض منطقها على مجرى هذا النزاع رغم الجهود الدبلوماسية الأخيرة التي استطاعت أن تجمع الطرفين في مدينة إسطنبول التركية لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ولا تزال، وللأسف، الخسائر في الأرواح البشرية البريئة، بمن فيها الأطفال والنساء والشيوخ، في ارتفاع منذ بداية هذا النزاع وتتزايد معها معاناة المدنيين من الجرحى والمهجرين الذين لم يجدوا من ملاذ سوى ترك منازلهم والهروب بعيدا عن مناطق الاحتدام. وبالإضافة إلى هذا، يواصل هذا النزاع بسط آثاره الاقتصادية، ليس فقط في المنطقة، ولكن في العالم بأسره، وخاصة في الدول النامية التي أثرت أزمتا الطاقة والغذاء بشكل بالغ على شعوبها.

ولقد حذرت الجزائر مرارا من خطر تدفق الأسلحة والذخائر إلى مناطق النزاع، والذي عادة ما يزيد من شراسة الحرب ويبعدنا عن أي عملية سياسية سلمية قد تفضي إلى حل سلمي للنزاع. فتصعيد التوترات لن يؤدي إلا إلى المزيد من الأعمال العدائية التي قد تجر المنطقة برمتها إلى مستنقع الصراعات والأزمات اللامتناهية. وعليه، نود اليوم أن نؤكد مجدداً على النقاط التالية.

أولاً، لا يزال التصعيد المتواصل والمواجهات المسلحة الدامية بين الطرفين يشكلان مصدر قلق بالغ للجزائر، التي تجدد التعبير عن إدانتها لتجاوزات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وندعو الطرفين مرة أخرى إلى ممارسة ضبط النفس والحد من التصعيد واحترام التزاماتهما الدولية ووضع

حماية المدنيين نصب أولوياتهما. إن استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثانيا، نعرب مجددا عن قلقنا العميق إزاء استخدام الأسلحة والذخائر الفتاكة والمدمرة في مناطق النزاع. كما ندعو الأطراف للتأكد من عدم سقوط هذه الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية والإجرامية وكذا الجماعات المتطرفة التي غالبا ما تستعملها في أعمال عدائية ضد المدنيين العزل لبسط هيمنتها.

ثالثا، نجدد دعوتنا للطرفين لتغليب لغة الحوار واستغلال فوائد الدبلوماسية، وتركيز الجهود على ضرورة إيجاد أرضية توافقية من خلال المفاوضات المباشرة الحالية بهدف وقف الأعمال الحربية وتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة، استنادا إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة مع إيلاء شواغلهما الأمنية العناية اللازمة.

وأخيرا، تجدد الجزائر التزامها الدائم والثابت بدعم أي جهود دبلوماسية شاملة ترمي إلى وضع حد للحرب وإيجاد حل عادل ودائم يرضي الطرفين. كما تدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود الدبلوماسية على كل المستويات لتهيئة الظروف الملائمة لتسهيل المفاوضات بين الطرفين وتحقيق السلم والأمن في المنطقة.

السيد جونغينيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): اجتمع مجلس الأمن بالأمس القريب لمناقشة الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.9924). في تلك الجلسة، دعت الولايات المتحدة الاتحاد الروسي إلى إظهار اهتمام صادق بالسلام وقبول وقف لإطلاق النار. ليس لدينا الكثير لنضيفه إلى هذا.

دعا الاتحاد الروسي إلى عقد جلسة اليوم لتعزيز الادعاء بأن البلدان الأوروبية، من خلال تقديم المساعدة لأوكرانيا، تقوض جهود استعادة السلام. ليس هذا هو الحال. يحق لأوكرانيا، كدولة ذات سيادة، الدفاع عن نفسها ضد العدوان. ومن حق الدول الأعضاء الزميلة لأوكرانيا أن توفر لأوكرانيا الوسائل اللازمة للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، يدرك كل عضو في المجلس أن أوكرانيا ليست العقبة أمام وقف إطلاق النار الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام. وقد أكدت أوكرانيا مراراً وتكراراً أنها مستعدة لقبول وقف فوري وغير مشروط وشامل لإطلاق النار. إن روسيا هي التي رفضت هذه الدعوة. ونحن نشاطر أعضاء المجلس الآخرين القلق الذي أعربوا عنه من أن روسيا قد لا تكون مهتمة بالسلام، بل عازمة على تحقيق نصر عسكري.

واليوم، تدعو الولايات المتحدة تلك البلدان التي تدعم القاعدة الصناعية الحربية الروسية إلى العمل من أجل السلام بدلاً من تأجيج الحرب. نحث الصين على إعادة النظر في توريد السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى القاعدة الصناعية الحربية الروسية. الطائرات المسيرة التي تصنعها الشركات الصينية باستخدام التكنولوجيا الصينية تدمر مدن أوكرانيا والعائلات الأوكرانية. إن سياسات الصين تساعد على القتل وتطيل أمد الحرب. إن اعتماد روسيا على أسلحة وقوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدريبها لقوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يثير القلق بشكل خاص، بالنظر إلى انتهاك العديد من قرارات مجلس الأمن وخطر استخدام بيونغ يانغ لأي مكافآت تحصل عليها من روسيا لزيادة تهديد السلام والأمن في منطقتها.

تواصل الولايات المتحدة الدفاع عن السلام. لم يفت الأوان بعد لكي توقف كل من روسيا وأوكرانيا القتال. نحث كلا الجانبين على القيام بذلك.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤكد ميثاق الأمم المتحدة على احترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها وسلامتها الإقليمية. لقد تعهدنا جميعًا بالتمسك بمبادئ الميثاق، لكن روسيا انتهكت هذا الالتزام بشكل صارخ بغزوها الوحشي الشامل لأوكرانيا، وهو ما يجب أن تخضع للمساءلة الكاملة عنه.

لقد طالبت قرارات متعددة للجمعية العامة روسيا بسحب قواتها من أوكرانيا، مما يؤكد أن روسيا هي المعتدية وأوكرانيا هي الضحية. يحق لأوكرانيا، بموجب المادة 51 من الميثاق، أن تدافع عن نفسها في مواجهة الغزو الشامل غير القانوني بلا مبرر ومن دون سابق استفزاز الذي شنته روسيا قبل أكثر من ثلاث سنوات. كما أن لها الحق في الحصول على الأسلحة للدفاع عن نفسها.

وبدلاً من مناقشة جهود أوكرانيا المشروعة تمامًا للحصول على الأسلحة للدفاع عن سلامة أراضيها وسيادتها، ينبغي على المجلس أن يركز على التقارير الموثوقة، ولا سيما تلك الصادرة عن فريق رصد الجزاءات المتعدد الأطراف. تقول هذه التقارير إن روسيا استوردت 4 ملايين قذيفة مدفعية وأكثر من 100 قذيفة تسيارية من كوريا الشمالية، في انتهاك واضح لنظام جزاءات الأمم المتحدة الذي وافقت عليه روسيا نفسها. هناك أيضًا تقارير تفيد بأن 000 12 فرد من قوات كوريا الشمالية تقاتل ضد أوكرانيا في الحرب العدوانية الروسية غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير أن روسيا تلقت كميات ضخمة من الطائرات المسيرة من إيران، بالإضافة إلى المكونات والدراية الفنية ذات الصلة، والتي تستخدم لمهاجمة المدنيين في جميع أنحاء أوكرانيا، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وهذه عمليات نقل للأسلحة على الصعيد الدولي ويجب أن تتوقف. ونرى ليلة بعد ليلة موجات من الطائرات المسيرة والصواريخ تنهمر على مدن أوكرانيا. وقد قُتل آلاف المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم مئات الأطفال، بشكل عشوائي في الحرب وأُصيب كثيرون غيرهم. وتستمر روسيا في تصعيد هجماتها، حيث حطمت مرتين في الأيام الأخيرة رقمها القياسي المروع في عدد الطائرات المسيرة التي أطلقتها على مدن أوكرانيا في يوم واحد. وقبل يومين فقط، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إلى أن القوات المسلحة الروسية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية تمثلت في القتل من خلال نمط من الهجمات بالطائرات المسيرة التي استمرت لمدة شهر ضد المدنيين في مناطق مقاطعة خيرسون.

وتؤكد الدانمرك أن أوكرانيا قبلت وقف إطلاق النار الفوري والشامل وغير المشروط لمدة 30 يوما. أما روسيا، فعلى العكس، لم تفعل ذلك. وبإمكان روسيا أن تنهي الحرب اليوم بمجرد التوقف عن مهاجمة أوكرانيا. ويمكن أن يكون لدينا وقف لإطلاق النار اليوم إذا أراد الرئيس الروسي السلام. لقد حان الوقت الآن لأن تتوقف روسيا عن مهاجمة أوكرانيا ولأن تشارك بجدية في محادثات السلام التي تحاول الولايات المتحدة التوسط فيها. ويجب أن تتوقف روسيا عن الإصرار على الشروط غير الجدية التي من شأنها أن تنهي عمليا وجود أوكرانيا المستقلة.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اجتمعنا بشأن موضوع أوكرانيا يوم أمس تحديدا (انظر S/PV.9924)، عندما أعربنا عن موقفنا بدقة بشأن الحرب وضرورة إنهائها. ولذلك، أود أن أكرر أنه في الوقت الذي أظهرت فيه أوكرانيا التزاما راسخا بالمشاركة في عملية للسلام، فإن روسيا تشن أكبر هجمات

جوية منذ بدء الحرب – وهي هجمات تتسبب في ارتفاع حاد في عدد الضحايا المدنيين. ولا بد أن يتوقف ذلك. وهذا هو المنطلق للنهج البنّاء. فأوكرانيا تريد السلام؛ وأوروبا تريد السلام – ليس الحرب، بل السلام.

واسمحوا لي أن أوضح نقطتين إضافيتين في هذا الصدد.

أولا، إننا لا نقبل أي محاولات للتعدي على حق كل بلد في الدفاع عن نفسه، وهو حق غير قابل للتصرف منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يمكن للبلد الذي يدافع عن نفسه أن يطور أو يشتري الوسائل اللازمة لذلك. ويجب أن تجري عمليات امتلاك تلك الوسائل على خلفية الإطار القانوني الدولي الذي يشمل القرارات التي اتخذها المجلس. وما لا يُسمح به، من ناحية أخرى، هو شراء أسلحة من بلد خاضع لجزاءات من هذه الهيئة نفسها، وهو ما يبدو أنه يحدث فعلا في ظل التقارير عن نقل أسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا. ويجب أن يتوقف ذلك فوراً. ومرة أخرى، هذا هو المنطلق للنهج البنّاء.

ثانيا، نحن بحاجة إلى السلام. وأوكرانيا بحاجة إليه. وأوروبا بحاجة إليه. وما فتئ بلدي يدعو إلى إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا منذ بداية الحرب. وما فتئنا ندعو منذ سنوات إلى الإعادة الفورية للأطفال والسجناء المدنيين المنقولين قسراً. وندفع باتجاه وقف إطلاق النار منذ أشهر. ومع ذلك، لم نسمع في المقابل سوى الأعذار والإنذارات. وتواصل روسيا الرد على عروض السلام بالطائرات المسيرة والقذائف التسيارية. إننا نريد للحرب أن تنتهي ولن نتغاضى عن أي مبرر لاستمرار إراقة الدماء.

إن الجلوس إلى هذه الطاولة ليس مجرد امتياز. فهو يقترن، أولا وقبل كل شيء، بمسؤولية كبيرة – مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين. وهذه الهيئة تخذل الأوكرانيين منذ سنوات. وقد حان الوقت لتكثيف العمل واتخاذ إجراء من أجل تحقيق سلام يرتكز على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

السيد جون بيونغ بارك (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في أعقاب جلسة مجلس الأمن التي عُقدت يوم أمس تحديدا بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.9924)، أود أن أبرز بإيجاز النقاط الرئيسية التالية:

أولا، تكرر جمهورية كوريا تأكيد موقفها الثابت المتمثل في ضرورة وقف جميع الأعمال العدائية بشكل كامل وفوري. إن الاستخدام العشوائي للهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على نطاق واسع، بما في ذلك أكبر هجوم جوي روسي في الحرب خلال الأيام الأخيرة، والذي شمل مئات الطائرات المسيرة وعشرات الصواريخ، لا يؤدي إلا إلى زيادة معاناة المدنيين وتآكل الثقة. وهذه الأعمال المميتة والمدمرة تتعارض بشكل أساسي مع أي جهود مخلصة ترمي إلى وقف إطلاق النار وإحلال السلام.

ثانيا، بدلا من مجرد عزو إطالة أمد الحرب إلى الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا، نتوقع من الاتحاد الروسي أن يُظهر إرادة سياسية فعلية وأن يشارك بشكل بنّاء في المفاوضات. وفي هذا الصدد، نحيط علما باقتراح روسيا الأخير عقد جولة جديدة من المحادثات في اسطنبول ونعرب عن أملنا في نجاحها. غير أننا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التقارير الأخيرة عن حشود القوات الروسية بالقرب من منطقة سومي. ونأمل أن تتخذ روسيا، بدلا من التحضير لهجوم صيفي، خطوات حقيقية نحو الحوار.

ثالثا، نؤكد مجددا قلقنا من أن التعاون العسكري المستمر بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو ما يطيل أمد الحرب. وعلى الرغم من الإدانة المتكررة من جانب المجتمع الدولي، تواصل روسيا وكوريا الشمالية المشاركة في سلسلة من الأنشطة غير القانونية المحظورة صراحة بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة. ويشمل ذلك نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة على نطاق واسع وتدريب القوات الروسية للقوات الكورية الشمالية المنتشرة في روسيا لتقديم الدعم المباشر في الحرب الروسية ضد أوكرانيا. ومهما حاول الطرفان التعتيم على هذه التبادلات غير القانونية والتعاون غير المشروع، يجب ألا يغض المجلس الطرف عن هذه الانتهاكات الصارخة. ولن نتمكن من منع المزيد من التواطؤ الذي يهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها إلا ببذل جهود حثيثة لتوضيح عدم شرعية أعمالهما والدعوة إلى وقفها الفوري. في الواقع، يجب ألا يتغاضى المجلس عن تلك الانتهاكات الصارخة. والجهود المستمرة لفضح هذه الأنشطة غير المشروعة ووقفها ضرورية لمنع المزيد من التواطؤ الذي يهدد السلام المحلي والإقليمي والعالمي وسبل عيش المدنيين.

ختاما، من الضروري أن يبقى المجلس متحدا وحازما في دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب وإحلال السلام. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة التزاما كاملا بالعمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي للمساعدة في استعادة السلام ودعم إعادة إعمار أوكرانيا بعد الحرب.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ناقش المجلس مسألة أوكرانيا يوم أمس تحديدا. (انظر S/PV.9924). وقد أوضحتُ موقف الصين ولذا سأمتنع عن تكرار كلامي اليوم.

منذ اندلاع الحرب، تدعو الصين أطراف النزاع إلى الاتفاق الفوري على وقف إطلاق النار وإنهاء القتال وبدء المفاوضات واستعادة السلام. ولكن، للأسف، لا تزال الأزمة الأوكرانية مستمرة، مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين. وهذا أمر محزن للغاية ومثير للقلق الشديد. وقد أكدنا مرارا وتكرارا أن كل يوم يمر من أيام الحرب يجلب يوما آخر من المعاناة والدمار ويوما آخر من عدم الاستقرار وانعدام الأمن. ورغم إجراء مفاوضات مباشرة بين روسيا وأوكرانيا الآن، شهد ميدان المعركة استخدام عدد متزايد من الأسلحة الأشد فتكا وتدميرا. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تصعيد المواجهة وإطالة أمد القتال. كما أنه لا يساعد على تحقيق وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب ويتعارض مع التوقعات المشتركة للمجتمع الدولي. ونحث جميع الأطراف على العمل بنشاط لتهيئة مناخ مواتٍ لمحادثات السلام من خلال تعزيز الظروف الملائمة لتحقيق هذه الغاية وتوفير الدعم. كما ندعو أطراف النزاع إلى العمل بشكل جماعي من أجل وقف التصعيد والتوصل إلى تسوية سياسية، بدلا من المواجهة العسكرية والهجمات.

وتُذكرنا الأزمة الأوكرانية بأن الأمن يجب أن يكون متبادلا ومتكافئا. وتدعو الصين إلى رؤية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة للأمن العالمي وتتمسك بهذه الرؤية. ونعتقد أن الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول يجب أن تؤخذ على محمل الجد. ونؤيد جميع الجهود المبذولة من أجل السلام ونشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ونتطلع إلى الإبرام المبكر لاتفاق سلام عادل ودائم وملزم ومقبول لدى جميع الأطراف المعنية. والصين على استعداد للعمل إلى جانب زملائها الأعضاء في مجموعة أصدقاء السلام وبلدان الجنوب لمواصلة صياغة توافق في الآراء من أجل السلام ودعم جهود السلام، وذلك للإسهام بنشاط في التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة.

لقد قام ممثل الولايات المتحدة للتو مرة أخرى بنشر معلومات مضللة وتشويه سمعة الصين وتدنيسها. وذلك غير مقبول على الإطلاق. وإذا لم تخني الذاكرة، فإن آخر مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة نفس السرد بشأن الموضوع نفسه لإلقاء اللوم على الصين في المجلس كانت في كانون الثاني/يناير، خلال عهد الإدارة الأمريكية السابقة (انظر S/PV.9839). وتداول المجلس مرات عديدة بشأن مسألة أوكرانيا خلال الأشهر الأربعة الماضية. ولم تذكر الولايات المتحدة هذه السيناريوهات، ولم تُبد الولايات المتحدة أي قلق أو اهتمام. فلماذا تعود الولايات المتحدة مرة أخرى، بعد مرور أربعة أشهر، لإضاعة الوقت دون جدوى وتوجيه اتهامات لا أساس لها إلى الصين؟ فسلوك الولايات المتحدة في المجلس يثبت مرة أخرى أن هجماتها ضد الصين لا تستند إلى وقائع ولا تستند إلى أي حل على الإطلاق. بل يستند هذا السلوك إلى مآربها السياسية. وذلك تلاعب سياسي محض.

وأود أن أكرر التأكيد على نقطتين.

أولاً، إن الصين لم تقدم على الإطلاق أي أسلحة فتاكة لأي طرف من أطراف النزاع. ونفرض رقابة صارمة على المواد المزدوجة الاستخدام.

ثانياً، تعارض الصين بشدة الاتهامات التي لا أساس لها والتلاعب السياسي. فالولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اندلاع الحرب واستمرارها. وبالطبع، تقع على عاتقها مسؤولية بذل الجهود والاضطلاع بدورها في وضع حد مبكر للنزاع. ونحث الولايات المتحدة على التركيز على الجهود الدبلوماسية الجارية ووقف لعبة إلقاء اللوم المملة هذه.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لما أبديتم، سيدي الرئيس، أنتم والممثل الدائم لبلدكم وفريقكم من قيادة ومهنية استثنائيتين في توجيه أعمال المجلس خلال فترة رئاسة اليونان هذا الشهر.

لا تزال باكستان تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار النزاع في أوكرانيا. واجتمعنا أمس في هذه القاعة بالذات لمناقشة العواقب الإنسانية والأمنية الوخيمة لهذا النزاع (انظر S/PV.9924). لقد أدى استخدام الأسلحة المتطورة في هذا النزاع إلى اشتداد المعاناة الإنسانية بدرجة كبيرة.

وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، ينبغي لجميع الأطراف أن تعطي الأولية لحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فاستهداف المدنيين بأي ذريعة من الذرائع ووصف ذلك بأنه أضرار جانبية غير مقبول ولا مبرر.

ثانياً، إن الحق في الدفاع عن النفس مكرس في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. لكن يجب ممارسته ضمن حدود القانون الدولي، لا سيما المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهي التمييز والتناسب والضرورة العسكرية.

ثالثاً، يجب أن يظل نقل الأسلحة والذخيرة ضمن حدود الأطر القانونية الدولية. ومن حيث المبدأ، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التدفق غير المنظم للأسلحة إلى مناطق النزاع، مما يسهم في زعزعة الاستقرار ويعرض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر. وقد عانت باكستان ولا تزال تعاني من عواقب انتشار الأسلحة الصغيرة من النزاعات السابقة في جوارنا. وينبغي لجميع الأطراف ضمان الالتزام الصارم بآليات رصد المستخدمين النهائيين للحيلولة دون تحويل وجهة هذه الأسلحة وإساءة استخدامها والعواقب غير المقصودة لوقوعها في أيدي جهات لا ينبغي أن تحصل عليها، بما فيها التنظيمات الإرهابية.

ولا يزال بالغ القلق يساور وفد بلدي لأن الأعمال العدائية لا تزال مستمرة، على الرغم من المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء لهذا النزاع. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوسائل العسكرية لا يمكن أن تحل هذا النزاع، ونؤكد من جديد على أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام إلا بالحوار والدبلوماسية. ونشجع كلا الجانبين على مواصلة استكشاف مسار المفاوضات لإنهاء هذا النزاع. ونرحب بالمفاوضات التي تيسرها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والآن تركيا، والتي أدت إلى محادثات مباشرة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ونأمل بصدق أن تؤتي أُكلها.

لقد ظل موقف باكستان بشأن النزاع في أوكرانيا واضحاً وثابتاً. فما زلنا ندعو منذ البداية إلى وقف التصعيد فوراً والتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، وإجراء مفاوضات مجدية من أجل سلام دائم، ومعالجة الشواغل الأمنية المشتركة في إطار الميثاق؛ والدبلوماسية الشاملة والبناءة التي تشارك فيها الأطراف المعنية الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي لتمهيد الطريق لسلام عادل ودائم.

في الختام، تكرر باكستان تأييدها الراسخ لتسوية هذا النزاع بالوسائل السلمية، وهي على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أكرر ما قاله زميلي، ممثل باكستان، في تهنئة اليونان على رئاستها المتميزة هذا الشهر.

لقد مضى أقل من 24 ساعة على عقد جلسة مماثلة أمس تناولت نفس الموضوع، أي حالة النزاع في أوكرانيا (انظر S/PV.9924). وربما نكرر ما سبق أن قلناه، كما ذكرنا أمس في تلك الجلسة: نكرر الإعراب بقوة عن قلقنا إزاء تصعيد الحرب الذي يؤثر مباشرة على السكان المدنيين. وفي السياق الحالي لمحادثات السلام الجديرة بالترحيب، تستمر الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة مستهدفةً السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية. وهذا التناقض بين الخطاب الدبلوماسي وواقع ساحة المعركة يجبرنا على رفع أصواتنا.

إن بنما تحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية على الفور وحماية السكان المدنيين. ففي هذا السياق المعقد، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى إعادة التأكيد على أهمية القانون الدولي الإنساني والامتثال لمبادئه الأساسية وهي التناسب والتمييز والحيطة. وندعو دعوة قاطعة إلى ضبط النفس والاستخدام المتناسب للأسلحة، وندين كل الخطاب المتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ونشعر بالقلق إزاء الأثر التحويلي للتكنولوجيات الجديدة والناشئة على ديناميات النزاع التي يتضرر منها المدنيون على وجه الخصوص. فمن تزايد التطور والانتشار للطائرات المسيّرة إلى تزايد استخدام الجيل

الجديد من الصواريخ في ساحة المعركة والتوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، تتغير طبيعة الحرب ذاتها. ويجب استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة بنية سليمة وفي الاتجاه الصحيح، لحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية. فهذا السباق في التسلح في بيئة مضطربة أصلاً يزيد من زعزعة السلام والأمن الدوليين.

ثانياً، يجب أن يجري نقل الأسلحة والذخيرة تمشياً مع الأطر القانونية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترفض بنما كل عدوان، بغض النظر عن دوافعه الجيوسياسية، وذلك انطلاقاً من تاريخها الخاص، حيث تعرضت للعدوان وتعرف عواقبه المأساوية. إن الاستنفاد ينبغي ألا يؤدي بالمجتمع الدولي إلى السكوت في الوقت الذي يعود فيه قانون "القوة هي الحق". والدفاع عن الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة يتمثل في التأكيد على أنه ينبغي عدم إجبار أي دولة بالقوة أو بالتهديد على التخلي عن سيادتها أو سلامتها أو إرادتها في العيش بسلام تحت رايتها.

وتكرر بنما دعوتها إلى إجراء مفاوضات من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، في إطار الحوار، من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع، مع احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد إبراهيم (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): إن التطورات الحالية هي بمثابة تذكير بالاضطرابات المستمرة في المنطقة والعواقب البعيدة المدى على السكان المدنيين والبنية التحتية. وتؤكد الحوادث الأخيرة الحاجة الملحة لتجديد الجهود الرامية إلى الحد من التوترات ومنع المزيد من التصعيد في الوضع.

ويجب أن نعترف بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في أوكرانيا. ويرحب وفد بلدي بكل جهد بناء يهدف إلى تعزيز التفاهم وتيسير إجراء مفاوضات موضوعية. ونحيط علمًا بالاجتماع المرتقب بين ممثلي روسيا وأوكرانيا، المقرر عقده الأسبوع المقبل في اسطنبول. وتمثل هذه المبادرة فرصة هامة لدفع عجلة الحوار وبناء الزخم نحو تسوية سلمية. ونؤمن بأن كل فرصة للسلام، مهما كانت قصيرة، يجب اغتنامها والبناء عليها. والحل الوحيد المستدام هو العمل معًا من أجل تعزيز التعاون الدبلوماسي وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق لسلام عادل ودائم.

وندعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار من قبل جميع الأطراف ونحث على ضبط النفس لمنع المزيد من التصعيد في الوضع. ويبدأ الطريق إلى السلام بوقف إطلاق النار، ويستمر من خلال احترام القانون الدولي وينتهي بتحقيق العدالة. ويؤكد وفد بلدي من جديد التزامنا بدعم المبادرات التي تتقيد بالقانون الدولي وتحمي أرواح المدنيين والبنية التحتية وتعزز الحلول الدبلوماسية. وسيكون دعم المجلس المستمر أمراً حيويًا في تيسير التقدم وتشجيع جميع الأطراف على مواصلة المشاركة في حوار هادف.

في الختام، يكرر وفد بلدي دعوته إلى وقف شامل للتصعيد وتجديد التعاون الدبلوماسي والسعي إلى سلام تفاوضي ودائم في أوكرانيا. ونحن على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس لدعم كل الجهود الصادقة نحو الدبلوماسية بهدف إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا بعناية فائقة إلى الوفد الروسي، بما في ذلك هجماته على المملكة المتحدة. وأود أن أقول شيئاً واحداً: فلنأمل جميعاً أن تشارك روسيا بقدر أكبر من الجدية والإخلاص في محادثات السلام أكثر مما سمعناها تفعل هنا اليوم. لقد ألقت روسيا للتو باللوم على المملكة المتحدة وبلدان أوروبية أخرى في تخريب السلام بطريقة أو بأخرى. إنهم يحاولون تعقيد الأمور وإرباكنا لكن الحقيقة بسيطة تماما. وأود أن أعيد ذكر بعض الحقائق الأساسية.

أولا، غزت روسيا أوكرانيا – مرتين، في الواقع، في السنوات الأخيرة. وثانيا، انتهكت روسيا ميثاق الأمم المتحدة. وثالثا، تحاول روسيا في هذه الأثناء ضم أراض أوكرانية. ورابعا، يبدو من تصريحاتها العلنية أن روسيا تسعى للإطاحة بالحكومة في كييف وفرض قيود على استقلال أوكرانيا. وخامسا، ترفض روسيا وقف إطلاق النار غير المشروط. وسادسا، تستمر روسيا في قصف المدن في جميع أنحاء أوكرانيا، حيث شنت 900 هجوم بالطائرات المسيرة والصواريخ خلال ثلاثة أيام فقط الأسبوع الماضي.

هناك الكثير مما يمكن أن نتحدث عنه، بما في ذلك استخدام روسيا لأسلحة متطورة في المناطق الحضرية، مما يسفر عن مقتل مدنيين، أو استيلاؤها المتهور على أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا. ويمكننا التحدث عن العوامل المساعدة لروسيا في حربها، مثل تدفقات الأسلحة من إيران وشراكتها العسكرية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والسلع ذات الاستخدام المزدوج المستخدمة كأسلحة من أطراف ثالثة أخرى. ولكن، في النهاية، ما علينا سوى النظر إلى أهم الحقائق الأساسية فيما يتعلق بالغزو الروسي لفهم الحالة وما يجب أن يحدث بعد ذلك.

من ناحية أخرى، تدافع أوكرانيا أولا عن أراضيها؛ وثانيا، إنها تدافع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وثالثا، لقد وافقت على وقف إطلاق النار غير المشروط. حتى أن الرئيس زيلينسكي عرض إجراء محادثات مباشرة مع الرئيس بوتين، وهو ما رفضه الرئيس بوتين. لذا، نعم، تقف المملكة المتحدة بفخر إلى جانب أوكرانيا، وهي تسعى إلى تحقيق سلام عادل ودائم. إن دعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها من الهجمات الروسية ليس سبب هذه الحرب؛ إنه استجابة ضرورية لها. وتقع المسؤولية في الحقيقة على عاتق روسيا والرئيس بوتين لإظهار الجدية في إنهاء الحرب التي أشعلوها. فلنأمل أن يفعلوا ذلك قريباً جداً.

السيدة ماير (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بعد توقف دام عدة شهور، تستأنف روسيا اجتماعاتها بشأن إمدادات الأسلحة، كما تفعل كلما عرقلت وقف الأعمال العدائية. وأقترح أن نعود إلى الحقائق.

في 24 شباط/فبراير 2022، اتخذت روسيا قرار بدء هذه الحرب العدوانية. وفي كل يوم منذ ذلك الحين، اختارت أن تحافظ على هذا الخيار وتكثفه. والهجمات التي وقعت في 24 و 25 أيار/مايو هي الأوسع نطاقا من حيث عدد الضربات بالطائرات المسيرة والصواريخ منذ بدء الحرب وقد أودت بحياة 25 شخصًا. وتتوالى المناشدات العديدة لروسيا من أجل إنهاء الحرب من دول من جميع مناطق العالم. وانضمت الدول الأوروبية المجتمعة في كييف في 10 أيار/مايو إلى أوكرانيا في الدعوة إلى وقف فوري وكامل وغير مشروط لإطلاق النار للسماح بإجراء محادثات سلام. وأشير إلى بيانهم المشترك الذي يدعو

إلى وقف شامل لإطلاق النار في الجو والبحر والبر، وينبغي أن يستمر وقف إطلاق النار لمدة 30 يومًا على الأقل حتى يترك المجال للدبلوماسية.

إن ما تريده روسيا هو ألا تكون أوكرانيا المجردة من السلاح في وضع يسمح لها بممارسة حقها في الدفاع عن النفس بموجب الميثاق وألا يكون أمامها خيار سوى الاستسلام والقبول بعمليات ضم الأراضي وغيرها من المطالب الروسية وأن تتخلى عن سلامتها الإقليمية، ومعها سيادتها. تطالب روسيا بوقف إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا. وفي غضون ذلك، ما الذي تفعله؟ إنها مستمرة في تخزين الصواريخ وتكثيف إنتاج الطائرات المسيرة. إنها تقوض أسس الهيكل الدولي لعدم الانتشار. فهي تحصل على الطائرات المسيرة والقذائف التسيارية من إيران وتحصل على الذخائر والقذائف التسيارية من كوريا الشمالية. وهي تفعل ذلك في انتهاكٍ صارخ لقرارات مجلس الأمن التي سبق وأن دعمتها.

في 28 نيسان/أبريل، اعترفت روسيا وكوريا الشمالية بمشاركة جنود من كوريا الشمالية في عمليات الجيش الروسي ضد أوكرانيا. وتدين فرنسا هذا التعاون غير القانوني الذي له عواقب مباشرة على المصالح الأمنية الأوروبية. وينطوي دعم روسيا على التواطؤ معها في عدوانها وفي أعمال العنف التي تقوم بها في أوكرانيا. وكانت لجنة التحقيق الدولية المستقلة واضحة في تقريرها الصادر في 28 أيار/مايو: إن هجمات الطائرات المسيرة على المدنيين الأوكرانيين جرائم ضد الإنسانية. وتحثّ فرنسا جميع الدول على الامتناع عن تزويد روسيا بالعتاد العسكري والمواد ذات الاستخدام المزدوج وأي مكونات تؤجج الحرب العدوانية. وستواصل فرنسا تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري الضروري للدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتهاجم روسيا أوكرانيا في المناطق الحدودية من مواقع عسكرية تقع خلف الحدود الروسية. ويجب أن تكون أوكرانيا في وضع يسمح لها بتحييد الأهداف العسكرية المشاركة في العمليات الموجهة ضدها. وهذه ممارسة أوكرانية للحق في الدفاع عن النفس.

وستواصل فرنسا دعوة روسيا إلى الموافقة على وقف فوري وكامل وغير مشروط لإطلاق النار. فهذه هي الخطوة الأولى التي يجب أن يتخذها كل من يرغب بصدق في السير على طريق السلام. وقد اتخذت أوكرانيا هذه الخطوة قبل ثلاثة أشهر تقريبًا وحان الوقت لأن تحذو روسيا حذوها.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): عندما اجتمع المجلس أمس لمناقشة الحرب الدائرة في أوكرانيا (انظر S/PV.9924)، دعا العديد من الأعضاء، بما في ذلك غيانا، إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى أن تعطي الأطراف المتنازعة الأولوية للحوار وأن تتخذ خطوات ملموسة نحو إنهاء الحرب. ونكرر هذه الدعوة اليوم.

وتتزايد الخسائر في صفوف المدنيين في هذه الحرب، مع استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويعود ذلك إلى تنوع الأسلحة المستخدَمة، بما في ذلك الأسلحة بتقنيات متطورة، واستخدامها العشوائي، خاصة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد وثق التقرير الصادر مؤخرا عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا هجمات بالطائرات المسيرة استهدفت على نحو ممنهج المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك سيارات الإسعاف، التي تحظى بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، تواصل بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا توثيق معدلات مرتفعة من الخسائر في صفوف المدنيين بسبب استخدام القذائف والطائرات المسيرة الحوّامة. ووُجه انتباه المجلس في مناسبات عديدة إلى استخدام أسلحة متفجرة قوية في المناطق الحضرية. وتشير أحدث التقارير إلى استخدام قذائف ذات كثافة أكبر برؤوس حربية شظوية تنثر شظاياها في مناطق مفتوحة واسعة، مما يؤدي إلى قتل العديد من المدنيين وإصابتهم دفعة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، أُبلغ أيضا عن استخدام الألغام الأرضية، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات، إلى جانب أسلحة أخرى عشوائية بطبيعتها لا يمكن الحد من آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. ولا يمثل العديد من تلك الأسلحة تهديدا مباشرا للمدنيين أثناء النزاع فحسب، بل يشكل أيضا خطرا على الأرواح وسبل العيش بعد فترة طويلة من انتهائه.

وتدعو غيانا مجددا الأطراف التي تنقل الأسلحة إلى هذا النزاع المسلح أو أي نزاع مسلح إلى الامتثال التام للصكوك والالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وإلى كفالة أن تتم جميع عمليات النقل ضمن الإطار القانوني الدولي القائم، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، مع توفير ضوابط كافية للحيلولة دون نقلها بصورة غير قانونية. وتشير غيانا كذلك إلى أن جميع أطراف النزاع المسلح تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية المدنيين. ونطالب أطراف هذا النزاع بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بالحرص الدائم على تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية وإتاحة الوصول الآمن وبلا عوائق للمساعدات الإنسانية لفائدة جميع المحتاجين. إن عدم حماية المدنيين في النزاعات المسلحة أو عدم ضمان وفاء أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني يقوضان أسس السلام والأمن وولاية المجلس.

في الختام، تحث غيانا الأطراف مجددا على الالتزام بحسن نية بالعملية الدبلوماسية التي ستؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإنهاء هذا النزاع في نهاية المطاف.

السيدة سوالو (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): يساور سيراليون بالغ القلق إزاء تفاقم أثر النزاع في أوكرانيا على المدنيين والبنية التحتية المدنية والذي يشهد تدهورا مستمرا بمعدل ينذر بالخطر. ونلاحظ بقلق بالغ الاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة والقذائف التسيارية البعيدة المدى وتكثيف الغارات الجوية في المناطق المكتظة بالسكان. ولا تزال هذه الأعمال تلحق أضرارا جسيمة بالمدنيين، ولا سيما في أوكرانيا، مع تزايد أعداد القتلى والجرحى والنازحين في صفوف المدنيين.

ونكرر الإعراب عن موقفنا المبدئي المتمثل في وجوب إجراء جميع عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع وفقا للإطار القانوني الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن تشمل عمليات النقل المذكورة إجراء تقييمات للمخاطر قبل النقل وآليات للتحقق من المستخدم النهائي لمنع تحويل مسار الأسلحة والذخيرة.

وفي جلسة الإحاطة التي عقدها المجلس بعد ظهر أمس بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.9924)، أكدت وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة دوتن على أهمية التزام الأطراف باتفاق لوقف إطلاق النار يمكن أن ينهي القتل والدمار. ولا تمثل الأرقام المشار إليها يوم أمس بشأن القتلى والجرحى مجرد إحصاءات، بل أرواحا وآمالا ومستقبلا ضاع خلال أكثر من ثلاث سنوات من القتال المتواصل.

ولا يمكن إنكار الأثر الإنساني لهذه الحرب التي طال أمدها ويؤكد الحاجة الملحة إلى تضافر جهود أطراف النزاع والشركاء الإقليميين والدوليين لإنهاء الأعمال العدائية فورا والعمل على تحقيق السلام الدائم. ومع سقوط حوالي 000 45 ضحية من المدنيين منذ شباط/فبراير 2022، فإن وقوع حالة وفاة أو إصابة واحدة أخرى خسارة كبيرة.

ويحتاج ما يقرب من 40 في المائة من سكان أوكرانيا إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطارئة المنقذة للحياة. لقد دُمرت أحياء وقرى بأكملها، مما أدى إلى أكبر عملية نزوح للسكان في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ونشير أيضا بقلق إلى التقارير التي تفيد بوقوع خسائر في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية داخل أراضي الاتحاد الروسي.

وتدرك سيراليون تماما أن التفاوض على وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلام في هذا النزاع يظل تحديا كبيرا نظرا لتباين الأولويات والمواقف التي يطرحها الطرفان. ومن المؤسف أن العديد من الجهود التي بُذلت على مدى السنوات الثلاث الماضية لم تفلح في تحقيق حتى وقف مؤقت للأعمال العدائية. ولكن يجب أن يواصل المجلس وجميع أصحاب المصلحة المعنيين حث الأطراف على إعطاء الأولوية لمصالح مواطنيهم والعمل من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية وإحلال سلام دائم. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، يشير تطور العمل الدبلوماسي من إجراء محادثات غير مباشرة إلى محادثات مباشرة بين الأطراف في إسطنبول إلى الرغبة في السعي إلى إيجاد حل سياسي. ولئن لم تسفر هذه المحادثات حتى الآن عن اتفاق لوقف إطلاق النار، فإن عملية تبادل أسرى الحرب التي شملت 000 2 أسير مؤخرا، بمن فيهم المحتجزون المدنيون، تمثل إجراءً هاما لبناء الثقة ينبغي تعزيزه وتوسيع نطاقه.

ثانيا، يجب أن تأخذ المفاوضات الجارية في الاعتبار بالكامل الشواغل المشروعة للطرفين، بما في ذلك احتياجاتهما الأمنية الطويلة الأجل. ومن الضروري أن يمثَّل البلدان على أعلى المستويات السياسية خلال تلك المفاوضات. ويجب أن يرتكز اتفاق السلام الدائم على خريطة طريق ذات أهداف وإجراءات واضحة تستند إلى مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية ووفقًا للحدود المعترف بها دوليًا.

ثالثا، نؤكد على الدور الحاسم لمجلس الأمن في دعم الخطوات العملية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتي تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتسترشد بقرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس نفسه. وسيكون رصد اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام ضروريا للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

في الختام، تؤكد سيراليون على الحاجة الملحة إلى إعطاء جميع أطراف النزاع الأولوية لحماية المدنيين وامتناعها عن زيادة التصعيد وتخليها عن أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق النصر من خلال المواجهة العسكرية المطولة. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في الجهود الدبلوماسية الصادقة والمخلصة الرامية إلى تحقيق حل سلمي ودائم للنزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد جونغينيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أردتُ أن أجيب باقتضاب على السؤال الذي طرحه ممثل الصين.

ما فتئت الولايات المتحدة تستخدم صوتها ونفوذها مع روسيا وأوكرانيا لإيجاد مسار يفضي إلى السلام على مدار الأشهر الأربعة المنصرمة. ولا نزال مستعدين لاستخدام هذا النفوذ حتى مع أصدقائنا. وتسهم المواد الصينية المزدوجة الاستخدام في المجهود الحربي الروسي وتدعمه. وندعو الصين إلى استخدام صوتها ونفوذها أيضًا مع أصدقائها للمضي قدمًا في مسار السلام وإلى النظر في تقييد المواد المزدوجة الاستخدام التي تحصل عليها روسيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تنغ فيي (الصين) (*تكلم بالصينية*): لا أريد أن آخذ المزيد من وقت المجلس والأعضاء الثمين. ومع ذلك، شعرت بأنني مضطر للرد على ملاحظات ممثل الولايات المتحدة.

ترفض الصين بشدة الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة والتلاعب السياسي من قبل الولايات المتحدة. ونحث الولايات المتحدة على التركيز على الجهود الدبلوماسية الحالية ووقف لعبة التلاوم التي لا معنى لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليونان.

طلبت روسيا عقد هذه الجلسة للتصدي لمحاولات مزعومة من قبل الدول الأوروبية لتقويض عملية السلام لما تسميه "الأزمة الأوكرانية". ومع ذلك، فإن قراءتنا للحالة مختلفة تمامًا. وأود أن أؤكد على بعض النقاط الرئيسية.

أولاً، لنقل بكل وضوح إن الحرب التي تدور رحاها منذ أكثر من ثلاث سنوات في أوكرانيا هي نتاج غزو روسيا للبلد، في انتهاك لأبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها. إن لأوكرانيا الحق المشروع والأصيل في الدفاع عن شعبها وأراضيها ضد هذا الانتهاك، كما هو منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ويشمل هذا الحق شراء الوسائل اللازمة للدفاع عن النفس، طالما أنه يتوافق تمامًا مع الإطار القانوني الدولي ذي الصلة. ومن الواضح أنه إذا قررت روسيا الاستجابة لنداءات الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، فإن الحرب ستتوقف على الفور.

ثانياً، وكما أكد مقدمو الإحاطات لدى الأمم المتحدة في جلسات مجلس الأمن السابقة، فقد تم توثيق عمليات نقل الأسلحة إلى أوكرانيا من مختلف الحكومات على نطاق واسع من خلال مصادر مفتوحة. على العكس من ذلك، لم تظهر تقارير عن عمليات نقل الأسلحة إلى روسيا إلا في الشهر الماضي، عندما اعترفت روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمدى التعاون العسكري بينهما، والذي يشمل نشر الآلاف من جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأراضي الروسية. ونشدد على أن وجود قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مسرح الحرب، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة التي

اعتمدت بالإجماع، يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر على نطاق إقليمي، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على الأمن العالمي، بما في ذلك بعده النووي.

ثالثًا، بينما دخلت مبادرة السلام التي أطلقتها الولايات المتحدة شهرها الرابع، وقبلت أوكرانيا اقتراح الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار غير المشروط لمدة 30 يومًا، استمرت الهجمات الجوية المميتة، بأعداد قياسية من الصواريخ البعيدة المدى والطائرات بدون طيار، على المناطق السكنية في أوكرانيا دون هوادة، حيث شهد شهر أبريل/نيسان أكبر عدد من الضحايا المدنيين في الأشهر الأخيرة. ومن الواضح أن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني ولا تفضي إلى مفاوضات بحسن نية.

وتكرر اليونان التأكيد على أن الهدف الأسمى يظل هو تحقيق سلام عادل وشامل ودائم من خلال الدبلوماسية الشاملة للجميع، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويدعم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 11/15.